

المركز العربي
بجامعة محمد الخامس

مشتريات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة ادراك وشؤون 51



اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب

الشيخ العبدى
عبد القادر العباسي المهندي

المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس



مشتورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة: اندماجات ومناظرات رقم 51

اللسانيات المقارنة واللغويات في المغرب

التسبيق العلمي:
عبد القادر الفكاسي الفهري

1996

الكتاب : اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب (مجلد مستديرة).
سنة : ندوات ومناظرات رقم 51.
الناشر : كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.
الخطوط : بن عبد حمدي.
الخلاص : عمر لدا.
المحموق : محفوظة لكلية الآداب بالرباط بمقتضى ظهير 1970/07/29.
الطبع : مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء.
التصنيف الدولي : ISSN 1113/0377.
رمك : ISBN 9981-825-58-1.
الإبداع الفكري : 1996/295.
الطبعة الأولى : 1996.

طبع هذا الكتاب بدعم من برنامج التعاون
بين الكلية ومؤسسة كونراد أديناور

المحتويات

7	• تقديم.....
11	• عن أفعال الوضع والإزالة وأفعال أخرى محمد غالم.....
31	• ملاحظات عن الرتبة والإعراب محمد الرحالي.....
59	• الزيادة في الفعل الثلاثي : نموذج أفعال عبد النور الحضري.....
83	• التعقيد الصوري والوظيفي للبنى الجمالية في العامية المغربية : مقارنة مقارنة محمد شباطة.....
101	• الحدث في المفعول عبد الطيد جحفة.....
127	• حول الاقتراض إدريس السغروشي.....
141	• الضمير في اللغة العربية : «هو» نموذجاً محمد ضامر.....
151	• التخصيص وشروط التضاييف المصطفى حسوني.....

التخصيص وشروط التضاف

المصطفى حسوني

كلية الآداب - أكادير

مقدمة

نتناول في هذا المقال، في إطار مقارن، دراسة ظاهرة الإضافة في اللغتين العربية والإنجليزية. ونقتصر في هذا العمل على معالجة حضور سمة التعريف في المركب الاسمي باعتبار أن تسلسل إسمين داخل هذا المركب يؤدي إلى حضور التعريف في اللغتين. كما سنحاول تحديد الحيز الزمني الذي يقع فيه الحدث المتضمن في المركب الإضافي وذلك من خلال مقارنة هذه البنى بتراكيب أخرى تتكون من إسمين.

قسمنا فقرات هذا المقال إلى ثلاث فقرات أساسية. تتضمن الأولى فقرتين فرعيتين، نخصص الأولى لطرق معالجة الدراسات البنيوية المقارنة للظواهر اللغوية، والثانية للوقوف على الإرهاصات التوليدية الأولى في المجال المقارن. ونخصص الفقرة الأساسية الثانية للتعريف بظاهرة الإضافة، والوقوف على أنواعها، والحديث عن إعراب الجر المخصص لها. أما الفقرة الثالثة، فتتضمن بدورها ثلاث فقرات فرعية، نعالج في الأولى مقارنة تراكيب يضاف فيها الإسم إلى إسم آخر بتراكيب يضاف فيها المصدر إلى الإسم، ونخصص الفقرة الفرعية الثانية لمقارنة التراكيب الإضافية بين اللغتين العربية والإنجليزية، أما الفقرة الثالثة فتخصص للحديث عن الحيز الزمني في مثل هذه التراكيب.

1 - المقارنة ومشكل التمييط

1.1 - الدراسات البنيوية ومشكل التمييط :

يقصد بالتميطية أساساء تحديد السمة المطردة بالنسبة لكل لغة بصرف النظر

عن الاعتبارات الجينية التي تجمع بين مجموعة من اللغات. وقد كان الهدف الأول من الدراسات النمطية هو تصنيف اللغات الطبيعية بالنظر إلى خصائصها البنيوية. ومشروع كهنا يقتضي بداهة أن تكون، أولاً : بنيات لغات قابلة للمقارنة، بمعنى أن توجد خصائص كلية تشكل أساس المقارنة، وأن توجد ثانياً : مجموعة من الخصائص قابلة للتغير ويؤدي وجودها المطرد في أنسقة مختلفة إلى تحديد النمط.

ولقد اهتمت الدراسات اللسانية بمشكل التمييز وخاصة مع الآخرين (Schlegel) ومحاولات (Humboldt) ثم الفلاسفة والمقارنين الألمان. ونجد في نفس الاتجاه أصحاب المدرسة الكاليفورنية نذكر من بينهم كرينبرج (Greenberg) وكامري (Camrie)، وهاوكنز (Hawkins)، وكينان (Keenan)، وباحثين آخرين اجتمعوا حول (Seiler) بكونن ثم بموسكو ولينينغراد. وما يجمع بين معظم هذه الدراسات وخاصة المدرسة الكاليفورنية اعتمادها أعمال كرينبرج لأنه سعى إلى البحث في العلاقات التي تجمع بين مجموعة من اللغات، فعبّر عن هذه العلاقات في شكل كليات اقتضاء Universaux d'implications تأخذ الشكل التالي : «إذا كانت اللغة الحاصية «أ» فسيكون لها الحاصية «ب». وبهذا فقد غدى كرينبرج (Greenberg) الدراسات التركيبية في المجال المقارن بمنهجية تحليلية قام (Jakobson) بتطبيقها للمرة الأولى في الدراسات الصوتية. وتعود أهمية أعمال كرينبرج إلى مايلي :

- (1) اكتشاف وجود علاقات بين القيم المسندة لمختلف وسائل النمطية الرئية.
- (2) البحث بكيفية منتظمة عن عزل علاقات التبعية وعلاقات الاستقلالية بين الظواهر المتغيرة.

ونجد أن بعض الدراسات النمطية لا تبحث إلا عن التشابهات التي تجمع بين اللغات أو تفرق بينها على أساس الانتماء لنفس الأصل. فتم، مثلاً، المقارنة بين اللغة العربية أو العبرية لأنهما ينتميان إلى نفس الأصل، أو بين اللغة الأيبية والسواحلية باعتبارهما ينتميان لنفس الأصل الأفريقي. إلا أن مثل هذه المعايير لا تصلح للبحث المقارن لأن اللغة، عبر تطورها، يمكن أن تفقد السمات البنيوية وتقحم نمطاً جديداً، أو بالعكس أننا نجد مجموعة من اللغات تشترك في خصائص

متعددة خارج كل علاقة جينية.⁽¹⁾

وقد أكدت بعض الدراسات اللسانية، في هذا المجال، ان اللغات المتقاربة من حيث الأصل لا يمكن أن تساهم في تأسيس مفهوم الهند أوربية، مثلاً، بل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الخصائص البنيوية المحلية. وهكذا نجد أن ترويتسكوي قد وضع ستة مقاييس لمعرفة اللغات الهند أوربية، إلا أن وجود لغات مثل تكلما (Takelma) التي تصنف على أنها هند أوربية لا تخضع لتلك المقاييس الموضوعة، ولذا يستنتج ترويتسكوي في هذه الحالة بأن الأمر يتطلب خصائص متعددة وأكثر خصوصية وأن التصنيف، بصفة عامة، حسب الأصل لا يؤدي إلى التصنيف المحلي، ولا يمكن أن يصبح العكس.

ونجد، بالإضافة إلى هذه الاتجاهات المحلية التي ظهرت في الغرب، بعض المحاولات العربية التي اهتمت بمشكل التعميط، تسعى من خلال المقارنة في إطار نظري جد مخصص إلى تحديد البنى المتشابهة والمختلفة مع لغات أخرى، وهو ما نجده في أعمال الدكتور عبد القادر الفاسي القهري. وسنعود للحديث عن ذكر بعض التفاصيل المتعلقة بمعالجة جوانب من اللغة العربية في هذا الإطار، بعد أن نتطرق لقصور الاتجاهات التي أشرنا إليها سابقاً وخاصة المدرسة الكاليفورنية التي يؤخذ عنها أنها لا تعتمد على أي تحليل نظري في تنظيم بنى اللغات المقصودة. والملاحظة الثانية وهي مرتبطة أساساً بالملاحظة الأولى تكمن في رفض كل أشكال التجريد وصفاً كان أو تفسيرياً.

وهكذا، فللوصول إلى تعميمات متجانسة، فإن هذه الأبحاث المحلية ترفض التعامل مع كيانات لا تشكل معطيات مدركة، إلا أن واقع البحث في تفسير وضبط هذه المعطيات المدركة يلزمنا افتراض كيانات مجردة غير قابلة للملاحظة المباشرة. وتمثل الملاحظة الثالثة والأخيرة في التخصيص الخمر للكليات ذاتها، وهو ما يؤدي، في هذا الإطار إلى كليات غير محددة نظرياً بل محددة فقط بواسطة صيرورات استقرائية سواء تعلق الأمر بكليات تركيبية أو صرافية بكليات وظيفية أو خطافية. ويمكن أن نضيف إلى هذه النقائص التي تميزت بها هذه الدراسات

(1) روفر (1992) A. ROUVERET

أن أعماقها انصبت على ترتيب المكونات وتحديد وظائفها وذلك بالنظر إلى كل المقولات التي تشكل الترتيب الجملي في كل لغة دون الاهتمام ببعض القضايا الأساسية مثل (2) :

- وجود مقولات فعلية وإسمية في نفس الوقت.
- التمييز بين الجمل الفعلية، والجمل الإسمية، والجمل الربطية.
- التناوب بين التطابق الغني، والتطابق الفقير.

ولقد بدأ الاهتمام بدراسة مثل هذه الحالات عند الانتقال من الاهتمام بترتيب الكلمات ووظائفها، وترتيب العناصر المرتبة إلى الاهتمام بالعناصر المجهرية التي لا تظهر إلا في إطار نظري جد محدد برزت معالمه في الثمانينات بعد ظهور مقولات وظيفية تحدد التوزيع البنيوي لمختلف المكونات داخل الجملة، الأمر الذي ساهم في حل المشاكل الرتيبة التي كانت تستعصي على الحل في الإطار النمطي التقليدي.

2.1 — الإرهاصات الأولى لمشكل التمثيل في الدرس التوليدي :

يلاحظ أن النظرية التوليدية التحويلية لم تنشأ عن نظرية مقارنة، ولم تؤد إلى بناء نظرية من هذا القبيل. وقد كانت المقاربة بين مختلف الأنسقة التحويلية تكمن في المكون التحويلي، وذلك من خلال حضور أو غياب خاصية تحويلية أو من خلال عملية معينة في تطبيق القواعد لتحديد رتبها. وإذا كانت النظرية التوليدية تسعى إلى تخصيص الحدود التي تلحق فيها اللغات أو تختلف لإبراز حضور خاصية في لغة ما وغيابها في لغة أخرى، فإنها تقوم بذلك من أجل توحيد البنى التحتية للغتين، ولذلك فدراسة عدد كبير من اللغات مالم هو إلا طريقة لتقويم الفرضية التي تضبط القيود الصورية للنظرية اللسانية العامة كما جاء في كتاب المظاهر لتشومسكي (1965).

ويلاحظ في هذا الإطار حضور إطار نظري ونموذج تمثيلي جد متميز بالنظر إلى ما كان عليه مجال التنظير اللساني سابقا. إلا أن هذا الإطار النظري تميز بضعف في المجال المقارن بخلاف الدراسات النمطية البنيوية التي كانت تنسحب دراساتها على مجموعة من اللغات من خلال المقارنة والوصول إلى تحديد النمط المعطرد والبدائل (2) د. م.

التي تقابل هذا النمط الواحد، كما فعل كرينبرج في تحديد الرتبة السائدة والرتبة البديلة من خلال كليات الاختضاء. إلا أن ما يلاحظ هنا هو غياب إطار نظري يشمل هذه الملاحظات لتكون بذلك أمام دراستين : الدراسة التوليدية، وتتميز بحضور نظري متميز، وغياب المجال المقارن الذي يساعد على تحديد النمط السائد. والثاني، الدراسات البنيوية التي عمدت إلى تحديد النمط دون الاعتماد على تحليل نظري مجرد.

وقد أصبحنا نتحدث عن برنامج مزدوج للنحو التوليدي في السنوات الأخيرة، وخاصة في الثمانينات إذ تشكل الوسائط التي تتحكم في مبادئ كلية بنية النظرية العامة، وتشكل المقارنة بين مختلف الأنسقة الشق الثاني من هذا البرنامج. وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم المسار الزمني للنحو التوليدي في مرحلتين، تمتد الأولى زمنياً من (1965) عند صدور كتاب «المظاهر» الذي أدى إلى تغيير هام بالنظر إلى الوضع الذي كانت عليه النظرية. أما المرحلة الزمنية الثانية فقد عرفت، في نفس الوقت، الاهتمام بالتنظير وبالمعطيات اللسانية في إطار مقارن. ومن المبادرات الأولى التي سجلت في هذا الإطار، صدور المقال *Filters and control* (1977)، فتطرق تشومسكي لقضاياها تعالج لأول مرة في إطار مقارن، وقد صار على هذا النهج في الأعمال الموالية وخاصة سنة (1979) عند صدور *Principles and Parameters*. ولذلك يمكن تسجيل، في هذه المرحلة الزمنية، ظهور برنامج مزدوج بشكل جزؤه الأول مبادئ عامة تتحكم فيها مقاربات وسيطة، وبشكل الجزء الثاني مقارنة للمعطيات المعالجة في هذا الإطار.

2 - المركب الإضافي

1.2 - تعريف :

يعتبر باب التعريف من الأبواب الرئيسية، ليس في الدرس النحوي العربي فقط بل كذلك في الدرس النحوي الكلي. وتتبع هذه الحقيقة انطلاقاً من أن الاسم الذي هو عماد الجملة، إسمية كانت أو فعلية، يتحقق إما مستغنياً عن سمة التعريف ومجرداً منها، وإما مكتسباً لها. ولهذا الاكتساب شروط ينبغي ملاحظتها، وتحديد الضوابط التي تيسر هذا التحقيق، بل إن سمة التعريف قد تتحقق في الاسم منعزلاً

عن كل سياق بواسطة أدوات مثل التتوين، والتعريف بالآلف واللام، وأسماء الإشارة وغيرها. وتخضع هذه الأدوات لتوزيع يقتضي حضور قواعد معينة ترصد سمة التعريف أو غيابها، وهو ما سنحاول القيام به مع المركب الإضافي أو ما يسمى بحالة البناء Construct state إذ يكتسب الإسمان المتعلقان، داخل هذا المركب، التعريف من بعضهما البعض، ولأن الغرض من الإضافة التعريف والتخصيص، والشيء لا يعرف بنفسه لأنه إن كان معرفة كان مستغنيا عن الإضافة⁽³⁾.

فالإضافة تتحقق، إذن، بين عنصرين يكون أحدهما معرفة ضرورة، ويكتسب أحدهما سمة التعريف من الآخر. ولذلك فهما وإن كانا ينتميان لنفس المقولة الإسمية، فهما يختلفان تعريفا وتنكيرا كما يختلفان معنى، ولذلك فعلاقة «التضاييف» بينهما إنما تقع بين شيئين كل واحد منهما غير الآخر كما أن التفرقة تكون أيضا فيما كان كذلك، فلذلك لاتضيف إسم إلى إسم آخر مرادف له على حقيقته⁽⁴⁾، ولذلك فحاصل معنى هذين العنصرين يستخلص من علاقة التضاييف التي تجمعهما وهو ما يحدد على الشكل التالي⁽⁵⁾.

(1) ملكية : كتاب زيد

احتواء : اكتظاظ المدينة

مكان : ملك القفار

شكل ومادة : سبيكة ذهب

منفذ وضحية : قاتل السجين

ونوضح هذه الأمثلة أن هناك علاقة بين عنصرين إسميين يفصح العنصر الثاني فيهما عن إيهام العنصر الأول، ويمكن التعبير عن نفس المعنى بتوظيف نفس العناصر الموجودة داخل المركب الإسمي مع تغيير رتبة الإسمين :

(2) أ. الكتاب لزيد

ب. المدينة مكتظة

(3) شرح الفصل، ج. 3، ص 9.

(4) د. م.، ن. ص.

(5) عبد القادر القاسي القهري (1982)، ص 158.

جـ. القفار مملوكة

د. الذهب سبائك

هـ. السجين مقتول

ويلاحظ أن العنصرين الإسميين في المجموعة (2) يساهمان في التعبير عن معنى المعنى الوارد في المجموعة (1) مع اختلاف في طبيعة العلاقة التي تجمعهما. وإذا كانت العلاقة بين الإسميين في الأمثلة (1) تعبر، إجمالاً، عن «وجود مالك»، فإنها في المجموعة الثانية تعبر عن «تحقيق الخبر». وتشكل العلاقة الأولى «علاقة إضافة»، بينما تشكل الثانية «علاقة إسناد». وهو ما ستعرف عليه في الفقرات الموالية.

2.2 - أنواع الإضافة :

وقدما حدد تعريف الإضافة في الفقرة السابقة بالتعبير بين نوعين من العلاقات تجمع كل واحدة منهما بين عنصرين إسميين. فعبر الأولى عن الإضافة وذلك بإسناد إسم وإضافته إلى إسم آخر لا يصح الفصل بينهما. بينما تعبر العلاقة الثانية عن علاقة إسناد لآخر، ويجوز الفصل بين المسند والمسند إليه، ولذلك كان «كل ما يضاف يسند، وليس كل ما يسند يضاف». والمقصود هنا بالإسناد والإضافة واتصال العنصر الأول بالثاني «اتصال لزوم»، وإنما كان كل ما يضاف يسند لأن عدم تحقق هذا الاتصال لا يحطلي للعنصر الأول في المركب الإضافي المعنى المقصود، وذلك بإسناد العنصر الأول إلى الثاني في الإضافة، فمعنى «دار الرجل» بخلاف معنى «دار» وهي منعزلة، ولذلك أشار ابن منظور في تعريفه للمضاف «كل ما أصيب إلى شيء فقد أسند إليه»⁽⁶⁾ وإنما كان كل ما يسند لا يضاف، لأن العنصر الأول في علاقة الإسناد يتحقق معناه حتى وإن ورد منفرداً، بخلاف العلاقة الأولى، فتأتي بالعنصر الثاني للاختيار عن الذات المعروفة فنقول «ريد قائم»، فإنك لم تعرف الاسم وإنما أحبرت عنه، فكانت العلاقة بين الإسميين تفيد «تحقيق الاختيار» بينما كانت علاقة الإسناد في باب الإضافة تفيد «وجود مالك».

والإسناد يجمع بين النوعين من العلاقات لأن العنصر الأول منهما يحتاج إلى عنصر ثاني «وهما ما لا يفني واحد منهما عن الآخر، ولا يجحد المتكلم منه بدءاً ومن

(6) لسان العرب، ج 9، ص 21

دلت الإسم المبتدأ والمبني عليه⁽⁷⁾ فكل مستند، إذن، لا يستغني عن المسند إليه كما يشير إلى ذلك سيوييه سواء تعلق الأمر باحتياج الإسم المبتدأ إلى الخبر أو باحتياج الفعل إلى إسم آخر إذ «لا بد للفعل من الإسم كما لم يكن للإسم الأول بد من الآخر في الابتداء»⁽⁸⁾

إلا أن ما يميز علاقة الإسماد في الإضافة، أن الأول قد يكتسب من الثاني التعريف والتأنيث والتذكير، وغيرها من الخصائص. بينما إسماد الفعل إلى الإسم لا يكتسبه خاصية واحدة من الخصائص، التي توجد في الإسم، لأنه ليس من باب الإضافة وإنما للاختيار عنه لا غير⁽⁹⁾.

وقد قيدنا معنى الإضافة بالملكية، لأن هذا هو الأصل «ويتعلق الأمر بتحديد وظيفة لحوية واحدة هي وظيفة الملكية»⁽¹⁰⁾ وأن باقي الأشكال الأخرى متفرعة عنها، إذ تتعدد أنواع الإضافة بحسب الغرض المقصود منها، وذلك على الشكل التالي :

(3) أ. الإضافة المعنوية

ب. الإضافة اللفظية

ج. الإضافة اللازمة

د. الإضافة المبهمة

فالأشكال المعروفة من هذه التصنيفات : الإضافة المعنوية، ويقصد بها تخصيص العصر الأول في المركب الإضافي وإزالة إبهامه ويتم ذلك بالتعريف والتخصيص، والرسمية، والتجسيم، والتخصيص غير التعريف عند النحاة القدماء، فيمثلون على

(7) الكتاب، ج 1، ص 23.

(8) د. م.

(9) يشير ابن منظور في تعريفه للإضافة إلى أن الفعل «يجوز إصاحته، وذلك إذا قلت «مررت برية» والباء هي واسطة هذه الإضافة، ولكنه شعر باستحالة ذلك، فأشار إلى أن «المرور» هو الذي أضيف إلى زيد وعلى هذا فلا إشكال في إضافة المصدر إلى خبره بل إن المصادر بخلاف أسماء الأعيان، قد تضاف لبعضها البعض، فنقول «بقاء العبيان» و «صحوبة السؤال» و «قبول الفمران» وغيرها، شريطة أن لا يكون لهما نفس المعنى فلا نقول «حبس منع»

(10) انظر العاصمي الفهري (1982)، ص 160.

الأول بما كان المضاف إليه معرفة «دار زيد»، وعلى الثاني بما كان فيه المضاف إليه مكرة «دار رجل». فهما يختلفان، عندهم، وإن كانت «الدار» تعرف وتخصص بأنها في الحالة الأولى «لزيد» وفي الثانية «لرجل»، وفي كلتا الحالتين فالمقصود هو تخصيص ذات المالك والتعريف به. وما يجمع الصنفان عند القدماء هو إفادتهما لإضافة معنوية في مقابل الإضافة اللفظية وتحقق في كل صفة، إسم فاعل كاتب أو مفعولاً أو صفة مشبهة، ولا يستفاد منها تعريف ولا تخصيص لأنها، عندهم، في حكم الأفعال، لأن المضاف إليه يفصل عن حكم الأعراب المخصص له، فبأحد أعراب نصب عوض الجر اللازم للإضافة. ولما كان هذا النوع من الإضافة لا يرمي لجر اكتساب حالة إعرابية أخرى وهي النصب ولم يكن مضافاً حقيقة وإنما محمولاً عليه.

وقد يكون تداخل أعراب الجر والنصب في المضاف إليه دليلاً على ورودهما في سياقات واحدة أو متشابهة، كما سيكون دليلاً على تحديد الخير الرسمي الذي يتحقق فيه الحدث المخصص في المركب الإضافي مثل «قاتل السجين»، ورودده على الإضافة لا يكون معه «السجين» إلا مجروراً ولا يكون حدث القتل إلا في الماضي. وعند غياب الإضافة لا يكون «السجين» إلا منصوباً وبالتالي فهو يقطع عن إضافة لفقدانه الجر ولن يتحقق حدث «القتل» إلا في الرمن المحاصر أو المستقبل كما سنرى في الفقرة (3.3).

ولذلك نتخذ أن التعارض بين الإضافة المعنوية واللفظية هو تعارض فقط بين حالتين متقاربتين يعبره تواردهما معاً في نفس السياق الاعرابي ينتج عن هذا التعارض الدلالي المشار إليه سابقاً. ويستبعد الفصل بينهما لأن تحقيق الإضافة بتقدير حرف في الإضافة المنصوبة وارد في الإضافة اللفظية كذلك، وإن كان في الحالة الثانية يتحقق بتقدير حرف واحد وهو «اللام» وذلك في جميع أنواع الصيغ التي تحقق علاقة الإضافة وذلك مثل :

(4) أ. هذا ضارب زيد

ب. هذا صارب لزيد

(5) أ. هذا مروع القلب

ب. هذا مروع للقلب

(6) أ. هنا قليل الخيل
ب. هنا قليل للحيل.

مكل أنواع الصفات التي تتحقق فيها الإضافة في هذه الأمثلة يكون التقدير بحرف واحد وهو «اللام»، بخلاف الإضافة المعوية التي تتحقق بواسطة مجموعة من الحروف مثل «من» و«في» و«اللام» وغيرها. فيختلف إقحام هذه الحروف من يحوي إلى آخر بحسب التقدير الذي تتطلبه الجملة، كما يتضح من تتبع الأمثلة التي أوردتها النحاة في هذا الباب. وقد جعل ابن عقيل صابغاً لهذا الإقحام فبين، عنده، إقحام «من» إن كان المضاف إليه جسماً للمضاف أو إقحام الحرف «في» إن كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضاف، فإن لم يتعين ذلك وإضافة بمعنى «اللام» ويمثل هذه الحالات بالأمثلة التالية على التوالي: (11)

(7) أ. خاتم ذهب

ب. خاتم من ذهب

(8) أ. ضرب زيد اليوم

ب. ضرب زيد في اليوم

(9) أ. هذه يد عمرو

ب. هذه يد لعمرو

أما الإضافة التبعيضية، فنراوح موقعها بين الإضافة المعوية واللفظية، عند القدماء، فهي إضافة محضة لأنها تتحقق إذا كان المضاف إليه نكرة، فتخصص المضاف وتكون من باب إضافة البعض إلى الكل، وإضافة الواحد إلى الجنس. وبذلك فلا عراة أن تحقق بواسطة الحرف «من» كما في (7 ب) لأن العرض من الإضافة هنا إزالة الإبهام و«المبهم يحتاج إلى أن يمر بالأجناس عند الألباس» (12). ونكون الإضافة التبعيضية كذلك من باب «الإضافة اللفظية» لأن الصفة فيها تحقق معنى التبعيض، وتكون واسطة الإضافة الحرف «من» كما كان في النوع الأول كذلك، ويتحقق بنفس المعاني وذلك بإضافة البعض إلى الكل والواحد إلى الجنس

(11) شرح ألفية ابن مالك، ج 2، ص 117

(12) الأصول، ج 2، ص 32.

كما في (10 أ)، وإذا كانت الإضافة لغير هذا المعنى سقط المراد من الإضافة كما في (10 ب) :

(10) أ. عندك خير العبيد
ب. عندك أحسن الأحرار

والعلاقة، إذن، بين المضاف والمضاف إليه في الإضافة اللفظية والمعنوية علاقة اتصال وازدواج، وكأما بصلد عنصر واحد كما كانت الصفة والموصوف كالشيء الواحد، لأنه كما تخصص الصفة للموصوف وتكون أعم منه، يتخصص المضاف إليه بمضاف ويكون أعم منه كذلك. ولذلك، فسواء تعلق الأمر بالإضافة المعنوية أو اللفظية، فإن الأمر كما يقول د. القاسي المهري «يتعلق بتركيب واحد، وتعود الاختلافات الدلالية الممكنة ملاحظتها إلى اعتبارات أخرى»⁽¹³⁾

أما عندما نتحدث عن الإضافة اللازمة، فإن الأمر لا يتعلق بإضافة إسم إلى إسم آخر، وإنما بإضافة الظروف إلى الأسماء أو الجمل، وتصف بحسب هذا الاتصال إلى مايلي: (14)

أ — منها مايلزم الإضافة لفظا ومعنى.

ب — منها مايلزم الإضافة معنى دون لفظ.

ج — منها مايلزم الإضافة لفظا (ولا يضاف إلا إلى المنصرفة)

ويتعلق الأمر في الحالة الأولى بظروف لا تزد إلا وهي مضافة إلى غيرها، مثل «عند»، و «لدى»، و «سوى» وغيرها. أما الثاني فهو مجرد عن الإضافة مثل «كل» و «بعض» فيوب التوبي من باب المضاف إليه كما هو الأمر مع أداة التعريف. ولذلك، فهو يلزم الإضافة معنى دون لفظ. وأما الثالث فتقبل الاستعمال مثل «وحده» و «ذو اليك». ويشترط في هذه الظروف ظروف زمن كانت أو مكان، تصف إلى الجملة أو ما يشبه ذلك. وهكذا تصنف الإضافات بحسب المقولات التي تصاف، في اللغة العربية، على الشكل التالي :

— إضافة الإسم إلى إسم آخر

(13) انظر القاسي المهري، (1982)، ص 160.

(14) شرح ألفية ابن مالك، ج 2، ص 119.

- إضافة الصفة إلى الاسم.
- إضافة الظروف إلى الجملة أو مايشبهها.
- إضافة المصدر إلى المصدر.
- إضافة المصدر إلى الاسم.

وهذا الصف الأخير هو ما يطلق عليه في التصنيف (3) السابق بالإضافة المبهمة، لأنه لا يستفاد منها تعريف شخص ولا تخصيص ذات، وهو ما ستعرف عليه في الفقرة (1.3).

3.2 — إعراب الجر

نقدم في هذه الفقرة بعض ملاح التمايه التي تجمع بين السفين الاعريين للفتين العربيه والاعجيرييه وبصفه خاصه إعراب الجر، لأنه الاعراب الوارد في المركبات الاصاحيه. ونصح المقارنه بين اللغتين في التعامل مع إعراب الجر بالطر إلى أن إساد الجر في الاعجيرييه، في مقابل إساد الرفع والنصب، مارا يحتفظ بالخصائص التي ظهرت في الأصل اللاتيني. وهكذا، يسد هذا الاعراب بواسطه لعلامه (x' s) التي تظهر في المركب الاسمي كما يظهر من (11.أ) في مقابل (11.ب) حيث يظهر إساد الرفع والنصب بدون علامه صريحه :

(11) أ. The butter's coat was too big.

ب. The butter's attacked the robber.

ج. John attacked the robber.

ستحدث عن تفاصيل إساد الجر في اللغة الإاعجيرييه لاحقاً، وعن الخلافات الوارده في هذا الصدد. وأما الآن، فريد التبيه فقط إلى أن إساد هذه الحاله يتم بحضور علامه معيه في مقابل إساد حاله الرفع التي تتحقق باطراد عند ورود «م س» باعتباره موضوعاً خارجياً في المثال (11 ج) ثم إساد حاله النصب نفس الاطراد عند ورود المركب الاسمي داخل المركب الفعلي في نفس المثال. وما يجمع بين هذه الحالات الاعرايه الثلاث في اللغة الاعجيرييه هو التعبير عن هذه المركبات الاسميه، بخلاف اللغة العربيه، بواسطه صحائر تحمل في نفس المواقع التي تظهر فيها المركبات الاسميه Full lexical NPs كما يظهر من الأمثله (12).

(12) أ. His coat was too big

ب. He attacked him

وهكذا، يحمل ضمير الجر (His) في (12 أ) محل المركب الأسمى الذي يتحقق تحققاً معجمياً صريحاً في المثال (11 أ). ويعكس الضميران في (12 ب) نفس المعاصر المعجمية الصرفية التي تتحقق في المثال (11 ج) بواسطة ضمير الرفع (He) وضمير النصب (him)، وهذا الأخير لا يعبر فقط عن حالة النصب بل قد يرد محل المركب الأسمى الفاعل كما يظهر من المثال (13).

(13) For him to attack him would be surprising

لا أن تداخل صائغ النصب وضمائر الرفع غير مطرد في اللغة الإنجليزية ويقتصر على بعض الصائغ مثل ضمير الغائب (him)، ثم الضمير المبهم (it) الذي يأخذ نفس التوزيع الاعرابي الوارد في (13). ما بهما، في هذا السياق، هو احتصاص اللغة الإنجليزية بأعراب الجر وبعلامة محددة بل إن اللغة الإنجليزية بخلاف اللغة العربية، قد حافظت على هذا النمط الاعرابي باحتفاظها بضمائر الجر الشيء الذي لا يحد في اللغة العربية كما يظهر من الجدول (14) (*)

الرفع (Nominative)	النصب (Accusative)	الجر (Genitive)
+ Lexical N P S The man The good man + Pronominal N P S 1.sg - I 2.sg. you 3 sg - he 3 sg fem - she 3 sg fem- it 1. pl - we 2. pl - you 3. pl - they	The man The good man me you him her it us you Them	The man's The good man's my your his her its our your Their

(*) انظر هيكرمان (1990) L.Hagerman

ما يلاحظ هنا هو التحقيق الصرفي لحالة الجر في مقابل التحقيق المجرد لحالتي نصب والرفع، فمشارك اللغة العربية مع الإنجليزية في إسناد حالة الجر إذ يتحقق في اللغتين صريحا، بينما تختلف اللغة الإنجليزية عن العربية، في إثبات الأولى لصحائر الجر لتكون بذلك أكثر تجسيدا في الحفاظ على هذه الحالة الاعرابية.

3 - خصائص المركب الإضافي

1.3 - تشابهات

أشرنا في الفقرة الأولى إلى المقولات التي يمكن أن تضاف إلى الاسم، وكان المصدر من بين هذه المقولات، وهو ما يصف باسم الإضافة المبهمة، لأن انعزالها منها ليس تعريف الاسم أو تخصيصه وإنما للإشارة إلى الخبر الرسمي العام الذي يقع فيه حدث ما، ولذلك كان المصدر يحمل بعض خصائص الفعل، والفرق بينهما أن هذا الأخير يتضمن رمنا خاصا ومحددا. وهكذا، تتعدد التشابهات التي يمكن استخلاصها من مقارنة خصائص الفعل والمصدر واردة، نذكر من بينها أن المصدر يتعدى كما يتعدى الفعل، وأن المفعول يتقدم على فاعل الفعل كما يتقدم المفعول على المصدر وأن الفعل يعمل دون أن يعتمد على كلام قبله كما أن المصدر كذلك، وغيرها من الخصائص التي تجمعهما.

وإذا كان المصدر يشترك مع الفعل، كما بينا، فهو يشترك مع الاسم في عدة خصائص من أهمها اشتراكهما في الإضافة بالمعنى الذي سحدده لاحقا. ولذلك يتميز المصدر بما يتميز به الاسم العادي، فورد المصدر في المواقع التي ترد فيها باقي الموضوعات، فيكون فاعلا أو مفعولا للحرف، فيأخذ المصدر في كل هذه الحالات إعرابا كما هو الشأن بالنسبة للأسماء المتمكنة في باب الاسمية. ولا يتأثر المصدر مع الاسم بيويا من حيث المواقع التي يظهران فيها، بل كذلك من حيث العلامات التي تنصل بالاسم، فيضاف المصدر في (15 أ) ويعرف في (16 أ) ويون في (17 أ) كما يضاف الاسم في (15 ب) ويعرف في (16 ب) ويون في (17 ب).

(15) أ. ضرب زيد عمرو

ب. دار زيد

(16) أ. عجبت من صرب زيد بكرا

ب. عجبت من الدار الجميلة

(17) أ. عجبت من صرب زيد بكرا

ب. مررت بدار.

ملاحظ من هذه الأمثلة أن ماينطبق على الاسم العادي ينطبق على المصادر⁽¹⁵⁾

2.3 - بنية الإضافة

رأينا في الفقرة السابقة عدم إمكان توارد أداة التعريف والمضاف إليه، وكان هناك توريعا تكامليا بينهما. ولا يظهر ذلك في اللغة العربية فقط، بل في الإنجليزية كذلك كما يظهر من المقارنة التالية :

(18) دار الرجل

(19) *الدار الرجل

(20) قصف المدينة

(21) *القصف المدينة

(22) John's house

(23) John's the house

(24) The destruction of the city

(25) The city's destruction

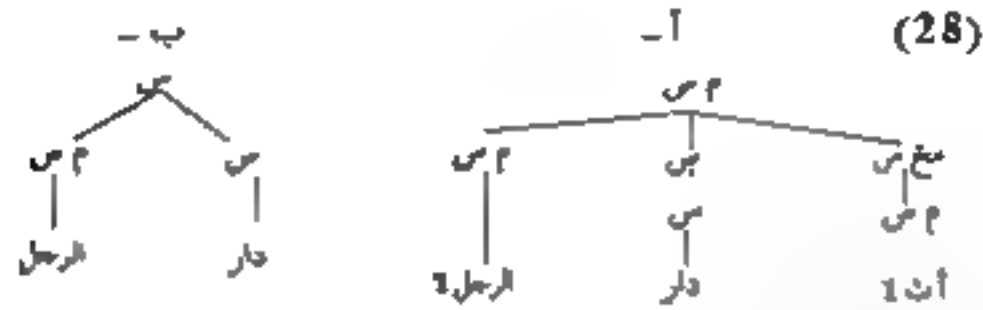
(26) *The destruction the city

(27) *The city's the destruction

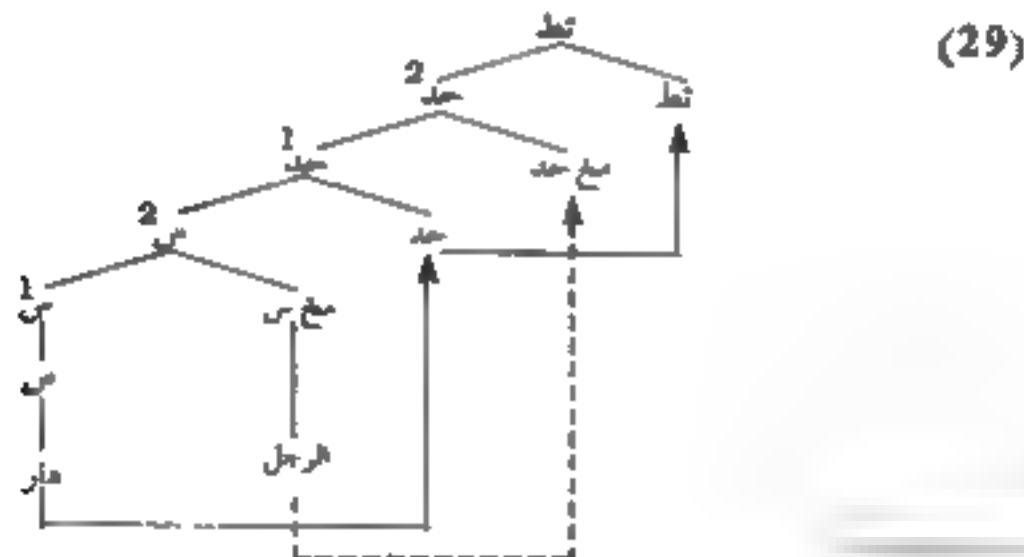
يختلف تأويل هذا التوريع من نظرية لأخرى، فإذا كانت أداة التعريف بمثابة مخصص للاسم، فإن كل ما يظهر معها للاسم يحتل هذا الموقع في هذه النظرية، ومن ثمة أعراض تحويلات تنقل الاسم في تراكيب مثل المركبات الاصاحية، وهو ما يصطح عليه بنظرية المخصص. في مقابل ذلك نجد نظرية العصلة التي لا تحتاج

(15) نعد تعرضنا لدراسة هذه التشابهات في إطار التحويلات التركيبية للأستاذ إدريس المروشي

إلى تحويل إد سطح المضاف إليه في الموقع الذي يولد فيه كما يظهر من مقارنة (28 أ) في مقابل (28 ب) على الشكل التالي :

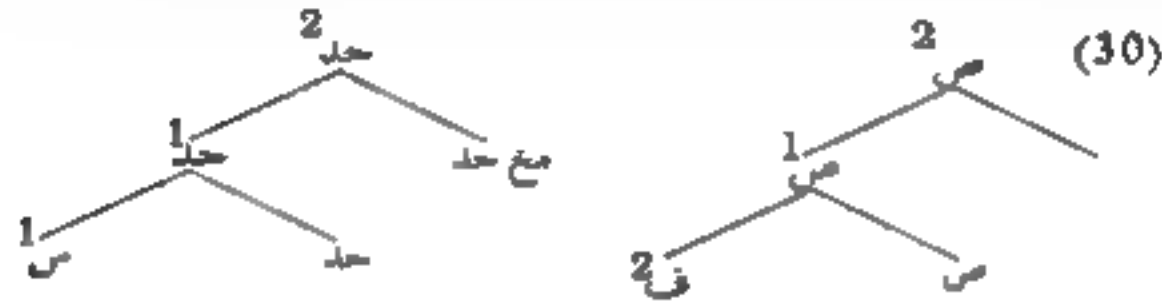


سوف لن ندخل في تفاصيل المقارنة بين النظريتين،⁽¹⁶⁾ وما مرهف التنبيه إليه أن افتراض الفصلة الذي تبناه ذ. الفاسي القهري يخالف افتراض الحد (1990) على اعتبار أن هناك بنية عميقة، في الافتراض الأخير، تخالف الشكل الذي نظهر به في السطح، إلا أن هذا الاختلاف ليس إلا مظهرها بالنظر إلى طبيعة النظرية المتبناة، ويظهر أن الافتراض الأخير يشابه افتراض المخصص. إلا أن هذا التشابه بدوره ليس إلا مظهرها، لأن التحويل هنا لا ينتقل المضاف إليه من موقع المخصص إلى الموقع الذي يسطح فيه، وإنما ينقل (المضاف) إلى الحد بنفس الطريقة التي بهم بها نقل الفعل في الجملة، وأن ما يميز بنية م س عن بنية الجملة هو وجود الحد في مقابل الزمن ثم ينتقل بعد ذلك هذا الرأس الاسمي إلى التطابق لأنه العنصر الوحيد الذي يجمع بين البيتين كما يوضح ذلك التمثيل (29) الذي تقدم به ذ. الفاسي القهري (1990) لتوضيح هذا التشابه :



(16) انظر د. القاسمي الفهري (1982).

فيكون نقل الاسم إلى الحد ثم تط ويقابل هذا، نقل الفعل في الجملة المتصرفه، وخاصة نقله إلى الرمن لإستناد الإعراب، فيكون النقل في كلتا الحالتين داخل نفس الحيز الحلي من موقع داخلي إلى موقع داخلي آخر، وهو ما يعبر التشابه بين بنية الجملة التي ترأسها الصرفة، وبنية المركب الإضافي الذي يرأسه الحد في النعتين العربية والإنجليزية كما يظهر من المقارنة التالية :



فالتشابه، إذن بين بنية المركب الإسمي، وبنية الجملة بعكسه هذا التوازي بين بنية العناصر الوظيفية التي ترأسهما. ويصدق ذلك على اللغتين العربية والإنجليزية على حد سواء. ويظهر أن هذا التوازي ليس كلياً بالظن إلى أن بعض النغات لا تقبل هذا النقل داخلياً بل يكون النقل من موقع داخلي إلى موقع غير موضوع (A-position) مثل اللغة اليونانية التي لانعكس التقابل بين الحد والصرفة، وإنما بين المركب الحدي والمصدري على الشكل التالي.



فيكون النقل المفترض في اللغة اليونانية نقل إلى موقع المصدري. ليكون مشابهاً للعناصر الاستفهامية، وهو موقع لا يسند فيه إعراب الجر في هذه اللغة، لأن إساد آخر لا يكون إلا داخل نفس الاسقاط، بالإضافة إلى أن إسناده هناك لا يتكرر بخلاف العربية أو الإنجليزية كما يظهر من الأمثلة التالية :

(32) قراءة زيد للكتاب

(33) دار زيد

Chomsk'ys review of the book (34)

John's house (35)

The house of John (36)

ويبين هركوس (1987) اختلاف التحليل الذي تتطلبه معطيات اللغة الانجليزية واللغة اليونانية، بالنظر إلى أن إستاند الجرمي الأولى يكون داخل نفس الاسقاط، وكذلك بالنظر إلى غياب التوزيع التكامل بين أداة التعريف والمضاف إليه في اللغة اليونانية بخلاف اللغة الانجليزية التي تعكس هذا الانسجام وكذلك اللغة العربية، كما يظهر من الأمثلة التالية :

(37) قصف العدو المدينة

(38)* القصف العدو المدينة

The city's destruction (39)

The city's the destruction *(40)

فهناك، كما يشير هروكس، ما يقابل التركيبين (38) و (40) في اليونانية إلا أنه سليم بالنظر إلى أن هذه اللغة لا ترفض ورود الأداة في الاسمين المتضايين بخلاف اللغتين العربية والانجليزية كما لاحظنا.

3.3 - الزمن

سبق أن رأينا في الفقرة (1.1) أن النحاة القدماء يميزون بين نوعين من الإضافات. الأولى حقيقية تتميز بإستاد حالة الجر إلى المضاف إليه، والثانية ينفصل فيها هذا العنصر عن إعراب الجر ويأخذ النصب، وتسمى بالإضافة المنقطعة لأن المضاف إليه انقطع عن إعراب الجر اللازم له.

ويترتب عن هذا التحليل التمييز بين الإضافة التي يجر فيها المضاف إليه (41) والإضافة التي يكون فيها المضاف إليه منصوبا (42). ويكون الحيز الزمني الذي يتحقق فيه النوع الأول هو الزمن الماضي بدليل قبوله لظرف الزمن أمس (43)، بينما النوع الثاني يتحقق في الزمن الحاضر أو المستقبل بدليل قبول هذا النوع لظرف الزمن «الآن» أو «غدا» (44) :

(41) هذا ضارب زيد

(42) هذا ضارب زيدا

(43) هذا ضارب زيد أمس

(44) هذا ضارب زيدا الآن أو غدا

فيظهر من التركيب (41) أنه يتحقق في الحيز الزمني «الماضي» بدليل قبول تأويله بالطرف الزمني «أمس». وهكذا تكون البنية (43) المقابل الحقيقي للجملة (45)، وليس (46) بطبيعة الحال :

(45) ضرب زيدا أمس

(46) يضرب زيدا أمس

لكي تصبح المقارنة سميعة ذكر الأمثلة (2) التي تعكس حضور الزمن الحاضر في (47) في مقابل تراكيب اسمية تعكس الزمن الماضي كما في (48) :

(47) المدينة مكتظة

(48) اكتظاظ المدينة

فيلاحظ أن التركيب (48) يقابل التركيب (43) لأنه يقبل التأويل بنفس الطرف الزمني «أمس» دون غيره من الظروف كما يتبين من (49) :

(49) اكتظاظ المدينة أمس.

بخلاف ذلك، فإن التركيب (47) سيكون هو المقابل الحقيقي للتركيب (50 أ) وليس (50 ب) :

(50) أ. المدينة مكتظة الآن

ب. المدينة مكتظة أمس

نخلص من هذه المقارنات أن هناك تعارضا بين الجمل الاسمية من قبيل (50 أ) المرتبطة بالزمن الحاضر والجمل الإضافية من قبيل (49) المرتبطة بالزمن الماضي كما يعكس ذلك الأزواج الجمالية التالية :

(51) أ. اكتظاظ المدينة أمس

ب. اكتظت المدينة أمس

(52) أ. المدينة مكتظة الآن

ب. تكتظ المدينة الآن

فيظهر أن تغير العناصر الاسمية يعكس التقابل بين زمنين، الماضي في المركب الإضافي والحاضر في الجملة الاسمية كما يظهر من التقابل بين المثالين (51) و (52) وذلك بنفس الكيفية التي يمكن من خلالها ملاحظة التعارض بين الفعل الماضي والفعل المضارع.

(53) أ. اكتظت المدينة أمس

ب. اكتظت المدينة الآن

(54) أ. تكتظ المدينة الآن

ب. تكتظ المدينة أمس.

فإذا كانت الجمل الاسمية تتضمن عنصرا زمنيا يحكم قبولها للظروف الزمنية التي تعكس وجود هذه الصرفة، فهل يعني ذلك أن المركبات الإضافية تتضمن نفس الصرفة بالنظر إلى قبولها التأويل في الزمن الماضي دون الزمن الحاضر أو المستقبل ؟

خاتمة

تعرفنا في فقرات هذا المقال على نشوء الدراسات النحوية والمقارنة، فبين أن قصور الدراسات النحوية أدى إلى تطور هذه الأبحاث في الدرس التوليدي في إطار نظري جلد مخصص.

دراستنا في إطار اللسانيات المقارنة، انحصرت في دراسة ظاهرة معينة، وهي ظاهرة الأضافة، فبين أن تسلسل إسمين في هذا التركيب يؤدي إلى معنى ما يمكن التعبير عنه بتركيب مماثل يتسلسل فيه أيضا عنصران إسميان يشكل التركيب الأول المركب الإضافي، ويعبر عن «وجود مالك»، ويشكل التركيب الثاني الجمل الرابطة ويعبر عن «تحقيق خبر»، ويتميز أحدهما عن الآخر بالحيز الزمني الذي يتحقق فيه التركيبان.

المراجع العربية

- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، ألفية ابن مالك، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1964
- ابن يعيش أبو البقاء، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرة القاهرة، بدون تاريخ.
- الاسترابادي رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1977.
- حسولي المصطفى، (1992) المصدر : إسم أم فعل، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط.
- الفاصي الفهري عبد القادر، (1985) اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال، الدار البيضاء.
- الفاصي الفهري عبد القادر، (1990) البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال الدار البيضاء.

المراجع الأجنبية

- Abney, S. (1987), *The English Noun Phrase in its Sentential Aspect*, PH.D Dissertation, MIT, Cambridge, Mass.
- Chomsky, N. (1981), *Lectures on Government and Binding*, Foris Publications, Dordrecht, Holland.
- Chomsky, N. (1986 a), *knowledge of Language*, Praeger Publication, New York.
- Chomsky, N. (1986 b), *Barriers*, Cambridge, Mass, Mit Press.
- Fassi Fehri, A. (1987 a), «Case, Inflection, VS Word Order and Theory» *Proceedings of the First International Conference of the Linguistic Society of Morocco*, Vol. 1, Onkad Publishers, Rabat, 1988.